



• يقدم:

المركز الإسلامي الدولي للصلح والتحكيم
International Islamic Centre For Reconciliation and Arbitration
Centre International islamique de Reconciliation et d'Arbitrage

برنامج شهادة المحكم والخبير الإسلامي المعتمد



دبي - مقابل مطار دبي - ديرة
الإمارات العربية المتحدة



الفترة 4 أيام / 24 ساعة



20 - 23 مايو 2022م
19 - 22 شوال 1443 هـ



CIAE@IICRA.COM



+971 508406363



1750 دولار أمريكي**
خصم 20% للمؤسسات الأعضاء



يتوفر البرنامج باللغات العربية، والإنجليزية، والفرنسية

* تشمل الرسوم: قيمة البرنامج التدريبي، ورسوم الامتحان إقامة فندقية في غرفة مزدوجة لمدة 4 ليالي شامل الإفطار والضرائب، بالقرب من مقر المركز (فندق 4 نجوم)

* يقدم قسم التدريب خدمات إضافية للمشاركين تستوجب رسوم خاصة على غرار: إصدار تأشيرة زيارة، ترقية الإقامة الفندقية، النقل من وإلى المطار.

الدكتور/ هاشم محمد جابر،



الدكتور هاشم جابر هو محامي ولديه خبرة واسعة في التحكيم والتوفيق بين المتنازعين وهو محكم ذو خبرة في مجال التحكيم التجاري الأكثر من ثلاثين سنوات، كما هو مدرب ومحاضر أكاديمي في العديد من الجامعات في جميع أنحاء العالم مثل الجامعة الأردنية، ومعهد الدراسات القانونية المتقدمة، بدبي الإمارات العربية المتحدة، وجامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة. حصل على ماجستير القانون (دكتوراه في القانون) من جامعة أوتاوا، كلية القانون، كندا، وماجستير في القانون (ماجستير في القانون) من جامعة تولين، الولايات المتحدة الأمريكية، وماجستير في القانون من جامعة القاهرة، في مصر.

د. / عاصم أحمد حمد



الدكتور عاصم حمد حاصل على الدكتوراة في الفقه من جامعة الشارقة، ودكتوراة في الفقه أيضًا من جامعة المدينة العالمية بماليزيا. يعد الدكتور عاصم حمد من أبرز المدربين المعتمدين في مجال التمويل الإسلامي، حيث يشغل حاليًا منصب رئيس التدقيق الشرعي في مصرف الإمارات الإسلامية، ولديه خبرة واسعة في الجوانب الشرعية والفنية لعمل المؤسسات المالية الإسلامية، كما يقدم الدكتور عاصم حمد برامج توعوية وتثقيفية للمؤسسات المهنية والأكاديمية الأخرى ذات الصلة في مجال خبرته داخل الإمارات العربية المتحدة وخارجها.

المستشار القانوني / رامي سليمان



يشغل المستشار/ رامي سليمان حاليًا منصب الرئيس التنفيذي للمركز الإسلامي الدولي للصلح والتحكيم، ولديه خبرة قانونية واسعة في مجالات التحكيم والوساطة والتمويل الإسلامي لما يزيد عن ١٧ سنة. وقد عمل مستشارة قانونية للعديد من المؤسسات المالية الإسلامية داخل وخارج دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد منحته جامعة الشارقة جائزة أفضل منتج مصرفي مبتكر سنة ٢٠١١.

المدخل إلى التحكيم التجاري

المحور الأول:

ماهية التحكيم وبيان الفرق مع غيره من وسائل
فض النزاعات

- تعريف التحكيم وأنواعه ومزاياها التعريف بالتحكيم لغة واصطلاحاً وبيان أنواعه وتعريف كل نوع على حدة من التحكيم الحر والتحكيم المؤسسي، التحكيم المحلي والتحكيم الدولي، التحكيم بالقانون والتحكيم بالصلح.
- نظرة تاريخية لنشأة وتطور التحكيم: نبذة عن تاريخ التحكيم وأصل نشأته كوسيلة لفض النزاعات على امتداد العصور مع التركيز على التحكيم في الإسلام والوقائع التحكيمية التاريخية الشهيرة.
- الفرق بين التحكيم وغيره من وسائل فض النزاعات: جلاء الفرق بين التحكيم ووسائل فض النزاعات الأخرى كالقضاء النظامي والوساطة والمصالحة والتوفيق وخصائص التحكيم التي تميزه عن غيره من تلك الوسائل.
- أطراف العملية التحكيمية: بيان أطراف التحكيم بتفصيل (هيئة التحكيم، ورئيس الهيئة) والمحتكمين (المدعى والمدعى عليه)، والأطراف الأخرى الذين يمكن إشراكهم في العملية التحكيمية من خبراء ومترجمين.. الخ
- المبادئ القانونية للتحكيم: بيان المبادئ والأسس القانونية والفقهية للتحكيم وبيان الأسانيد القانونية من شرط تحكيمي ومشاركة تحكيم.
- ولاية القضاء على التحكيم: حيث يتم التطرق إلى صور الولاية في مختلف مراحل القضية التحكيمية منذ تعيين المحكمين مروراً بالإجراءات الوقفية والمستعجلة وانتهاء بتنفيذ حكم التحكيم وإكساء الصيغة التنفيذية عليه.

المحور الثاني:

البنية القانونية للتحكيم التجاري الدولي

- قواعد اليونسטרال للتحكيم التجاري الدولي: شرح مفصل للقواعد والإجراءات التي نصت عليها قواعد اليونسטרال للتحكيم والتوفيق في المنازعات التجارية الدولية، وبيان مدى إلزامية هذه القواعد ودورها في بناء التشريعات المحلية
- أهم الاتفاقيات المنظمة للتحكيم التجاري الدولي: يتم التطرق إلى أهم الاتفاقيات الدولية في مجال التحكيم التجاري الدولي وتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية مع التركيز على أهمها اتفاقية نيويورك 1958 بشأن تنفيذ الأحكام الأجنبية.
- دراسة مقارنة للقوانين العربية المتعلقة بالتحكيم: يتم التطرق إلى أهم التشريعات القانونية العربية التي تناولت التحكيم وأهم خصائصها المشتركة والمبادئ والأسس التي ارتكزت عليها في سن تشريعاتها، وبيان التشريعات المتميزة عن غيرها.
- آليات تنفيذ أحكام المحكمين: يتم تسليط الضوء على الجانب العملي لتنفيذ أحكام المحكمين المحلية منها والدولية مع دراسة مقارنة بين التشريعات العربية في المجال.
- التحكيم الإلكتروني: ما هيّة التحكيم الإلكتروني والتعريف بالنظام القانوني للتحكيم الإلكتروني (القواعد الموضوعية والقواعد الإجرائية) وما هي قواعد تنفيذ حكم التحكيم الإلكتروني وما هي الإجراءات التي تؤدي إلى بطلان حكم التحكيم الإلكتروني.
- التحكيم لدى المركز الإسلامي الدولي للصلح والتحكيم: يتم التطرق لكافة المراحل التي تمر بها القضية التحكيمية منذ لحظة إحالة النزاع للتحكيم لدى المركز حتى صدور حكم التحكيم، ومقومات الحكم السليم لإكسائه الصيغة التنفيذية.

اليوم الثاني

ممارسة التحكيم التجاري الدولي



المحور الأول :

وثائق في العملية التحكيمية

- مقدمة في أصول الصياغة القانونية: التطرق لأصول الصياغة القانونية والخطوات الواجب إتباعها لتلافى الثغرات القانونية.
- شرط ومشاركة التحكيم: ماهية الشرط والمشاركة والفرق بينهما وصيغة كل منهما، والصيغ الأكثر تداولاً وأهم عناصر كل صيغة، مع بيان سوابق لسوء صياغة هذه البنود والتي ينبغي على أطراف التحكيم تجنبها.
- مقدمة في أصول الصياغة القانونية: التطرق لأصول الصياغة القانونية والخطوات الواجب إتباعها لتلافى الثغرات القانونية.
- وثيقة التحكيم أو صك التحكيم: كيف يتم إعداد وثيقة التحكيم وما هي أهم البيانات الواجب توافرها في الوثيقة وما هي شروطها الأساسية. ورأي الفقه في التوقيع على الوثيقة والاجتهادات القضائية ذات الصلة. وعرض وثيقة تحكيم نموذجية.
- وثيقة التكليف: بيانات وثيقة تكليف المحكمين ومدى أثرها القانوني في حال الإيجاب وقبول المهمة أو في حال الرفض وتعليل أسباب الرفض. وعرض وثيقة نموذجية لتكليف محكمين.
- حكم التحكيم: عرض أهم الشروط الواجب توافرها في صيغة حكم التحكيم النهائي من مسائل جوهرية وأخرى ثانوية، مع ذكر سوابق تحكيمية أبطلت حكم التحكيم، وعرض حكم تحكيمي نموذجي.



المحور الثاني :

أساسيات في العملية التحكيمية

- **تعيين المحكم ورده:** التعرف على الشروط الواجب توافرها في المحكم وآليات اختياره وإجراءات رده.
- **مهام هيئة التحكيم:** تحصر المهام الموكلة لهيئة التحكيم سواء أكان فرداً أو هيئة، والصلاحيات الحصرية لرئيس الهيئة التحكيمية.
- **أجل التحكيم:** بيان الأجل الذي يمنح للأطراف لإصدار حكم التحكيم، وكيفية تقديره وصاحب السلطة في ذلك، وأهمية هذا الإجراء في صحة إجراءات التحكيم.
- **تحديد القانون الواجب تطبيقه في القواعد الإجرائية والقواعد الموضوعية للتحكيم:** شرح آليات تحديد القواعد القانونية الواجب التطبيق لفض النزاع بالتحكيم وآليات ومعايير اختيار كل من هذه القوانين بحسب القانون الخاص الدولي وقواعد تنازع القوانين.
- **دعوى إكساء الحكم التحكيمي الصيغة التنفيذية:** بيان الإجراءات التي يتم من خلالها تنفيذ حكم التحكيم بإكسائه الصيغة التنفيذية وإحالة للسلطة العمومية للتنفيذ المادي في ظل القوانين الدولية الخاصة.
- **طلبات أخرى في التحكيم:** بيان مضمون وشروط طلبات الأطراف في العملية التحكيمية كطلب تعيين محكم وطلب مد مهلة التحكيم وطلب تفسير الحكم التحكيمي.
- **أحكام التحكيم الجزئية:** بيان طبيعة وخصائص هذه الأحكام مدى حجيتها وآليات تنفيذها.
- **التزام المحكم بالنظام العام في التحكيم الدولي:** ماهية مفهوم النظام العام والمعايير التي يتوجب على المحكم أخذها بعين الاعتبار لإصدار أحكام تحكيمية قابلة للتنفيذ دون اعتراض من الدولة المراد تنفيذ الحكم فيها بداعي مخالفة النظام العام.



المحور الأول:

الأسس القانونية والشرعية لعمل المؤسسات المالية

- مقدمة عن التمويل الإسلامي: التعريف بمفهوم التمويل الإسلامي، وأنواعه، ومخاطره، ومبادئه، بيان الأسس المصرفية والشرعية للتمويل الإسلامي.
- أساسيات ومقدمة عن نشاط المؤسسات المالية الإسلامية: التعريف بالاقتصاد الإسلامي وسماته وما يميزه عن غيره سواء كان رأسمالي أو اشتراكي، مع التعرض للطبيعة المميزة للمصارف الإسلامية وإدارة أصولها وخصومها، وتقديمها للخدمات المصرفية، والضوابط الشرعية الحاكمة لها.
- التحوط القانوني والشرعي لمخاطر التمويل الإسلامي: التعريف بالجوانب الفنية المرتبطة بالقرار الائتماني والأبعاد القانونية للدراسة الائتمانية وكذلك التعرف على أساليب ومخاطر التمويل الإسلامي.
- التحول المصرفي من النشاط التقليدي إلى النشاط الإسلامي: بيان آليات التحول والشروط الشرعية والإجراءات القانونية التي تفرضها أغلب المصارف المركزية، ودراسة المعيار الشرعي رقم 2 الخاص بالتحول المصرفي.
- الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية والمصرفية: تأصيل مفهوم الرقابة الشرعية وأهميتها على أعمال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، مع التعرض لنظم عملها ووضع آليات لتطويرها.
- معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية: التعريف بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في تنميط التطبيقات المالية الإسلامية، والوقوف على المعايير الشرعية الصادرة والجوانب العملية لتطبيقها.
- مصطلحات مصرفية في الصناعة المالية الإسلامية: تخصص هذه الورقة للتطرق للمصطلحات المصرفية لمعرفة مفادها وشروطها الشكلية والموضوعية كالحسابات البنكية بأنواعها.

مدخل إلى الصناعة المالية الإسلامية



المحور الثاني:

- **أساليب التمويل المصرفي الإسلامي:** التعريف بأساليب التمويل المصرفي الإسلامي، مع التعرض لمشكلات التطبيق في الواقع العملي، ووضع آليات للتطوير وفقا للقواعد المصرفية والشرعية.
- **العقود المتداولة في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية وضوابط ابتكار منتجات إسلامية:** التعريف بالعقود المتداولة في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وتحديد ضوابط ابتكار منتجات جديدة تتسم بالكفاءة والمصادقية الشرعية.
- **صيغ التمويل العقاري في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية:** التعريف بأساليب التمويل العقاري في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية بشكل موسع، ووضع آليات للتطوير وفقا للقواعد المصرفية والشرعية. مع التعرض لمشكلات التطبيق في الواقع العملي ويتم التركيز على هذه العقود في الدورات اللاحقة.
- **الخدمات المصرفية في المؤسسات المالية الإسلامية:** بيان هذه الخدمات ومن ضمنها الاعتمادات المستندية والبطاقات الائتمانية للتعريف بها من المنظور الإسلامي من حيث مفهومها، وأنواعها، وأهميتها، ومخاطرها، وضوابطها الشرعية.
- **المتاجرة في العملات:** ماهية المتاجرة في العملات والآليات السائدة لهذا النشاط في المؤسسات المالية والأحكام الشرعية والإجراءات القانونية الواجبة في المتاجرة في العملات.
- **الصكوك:** الضوابط الشرعية والقانونية والفنية للصكوك، وأبرز المستجدات الخاصة بها.

اليوم الرابع

الجوانب القانونية والشرعية للمنتجات المالية الإسلامية

المحور الثاني :

عقود المشاركات وعقود الإجارة والتأمين التكافلي في المؤسسات المالية الإسلامية

- **عقود المضاربة:** تعريف عقود المضاربة والأسس القانونية والشرعية، وبيان التطبيقات الحديثة لهذه العقود مع تسليط الضوء على أهم الثغرات القانونية والشرعية للمضاربة.
- **عقود المشاركات:** تعريف المشاركات والأسس القانونية والشرعية لطبيعة المشاركة مع تسليط الضوء على أهم التحديات التي قد يقع فيها الشركاء في عملهم منذ تأسيس الشركة وحتى عملهم في نطاق هذه الشركة إلى أن يتم تصفيتها.
- **العقود الزراعية:** تعريف هذه العقود وبيان خصائصها الشرعية والقانونية لكل نوع من هذه العقود كمساقاة والمزارعة والمغارسة وخصائص كل منتج من هذه العقود، والأشكال التي تتخذها هذه العقود في عمل المصارف الإسلامية.
- **الإجارة:** تعريف عقود الإجارة والأسس القانونية والشرعية لهذه العقود مع التركيز على التطبيقات الحديثة لعقود التورق الإجارة بأنواعها المختلفة وتسليط الضوء على أهم الثغرات القانونية والشرعية لكل نوع من هذه العقود وتنقسم إلى الإجارة التشغيلية، والإجارة المنتهية بالتملك، وشراء العين وإعادة تأجيرها لنفس البائع بإجارة منتهية بالتملك.
- **التأمين التكافلي (التعاوني):** تعريفه لغة واصطلاحاً، آلياته، والفرق بينه وبين التأمين التقليدي، ومن ثم دراسة الجوانب القانونية والشرعية للتأمين التكافلي والأخطاء الشائعة في تنفيذ التأمين التكافلي، وعقود نموذجية للتأمين التكافلي.
- **الوقف:** بيان الوقف وأنواعه وخصائصه وأحكامه الشرعية وآليات استثمار صندوق الوقف.
- **الزكاة:** أحكام الزكاة الشرعية، وآليات استثمار أموال الزكاة.

المحور الأول:

عقود البيوع في المؤسسات المالية الإسلامية

- **بيع المرابحة:** يتم شرح وافي لطبيعة عقد المرابحة وأسسها القانونية والشرعية والآليات السليمة في تطبيقه واستعراض عقد نموذجي لهذه المعاملات وبيان التطور العملي بصيغه المستحدثه بالتعرج على بعض المرابحات الخصوصية كمرابحات الأسهم، التذاكر، والخدمات الهاتفية، وأخيراً تسليط الضوء على أهم الثغرات القانونية والشرعية لعقد المرابحة ولفت نظر المحكم لهذه الثغرات.
- **بيع السلم:** ماهية عقد السلم مع بيان خصائصه وأسسها القانونية والشرعية، وتوضيح آليات تنفيذ هذا العقد في المصارف الإسلامية والصيغ المستحدثه لهذا المنتج. وتسليط الضوء على أهم الثغرات القانونية والشرعية لعقد السلم ولفت نظر المحكم لهذه الثغرات ودراسة عقود نموذجية لهذا المنتج.
- **الاستصناع:** تعريف الاستصناع وعناصره وأسسها القانونية والشرعية، والإشكالات التي تواجه تنفيذ الاستصناع مع تسليط الضوء على أهم الثغرات القانونية والشرعية لعقد الاستصناع ولفت نظر المحكم لهذه الثغرات ودراسة عقود نموذجية لهذا المنتج.
- **التورق:** تعريف عقود التورق والأسس القانونية والشرعية، وبيان التطبيقات الحديثة لعقود التورق مع تسليط الضوء على أهم الثغرات القانونية والشرعية لعقد الاستصناع ولفت نظر المحكم لهذه الثغرات.

"متطلبات الامتحان الشامل لنيل شهادة المحكم والخبير الإسلامي المعتمد"
حضور ما لا يقل عن ٨٠ ٪ من كافة ساعات التدريب.